الدلالة الصرفية في كتاب الخصائص لابن جني: دراسة وصفية تحليلية

*عثمان سالم بخيت قواقزه**

ملخص

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على الدلالة الصرفية عند ابن جني من خلال كتابه الخصائص؛ إذ يتناول البحث الدلالي عند اللغويين، والمراحل التي مرَّ بها، ثم يعرض لمفهوم الدلالة وعلم الدلالة، ثم يتناول مستويات النظرية الدلالية من صوتية، وصرفية، ونحوية، ومعجمية، وسياقية، وبعد ذلك يعرض للقضايا التي يعالجها علم الدلالة، ثم يناقش النظريات الدلالية عند المحدثين، وبعد ذلك يتطرق البحث إلى الدلالة الصرفية عند ابن جني بالدراسة والتحليل. ويقوم البحث على تضافر منهجين، هما: المنهج الوصفي، وفيه يجلي البحث رؤى القدامى والمعاصرين للنظرية الدلالية؛ والمنهج التحليلي الذي يحلل فيه مواطن من كتاب الخصائص لابن جني؛ وذلك عبر دراسة الدلالة التي يفيدها كل من: الصيغ والمباني الصرفية، وتناوب المصادر، والصفات، والمشتقات، ودلالة الأدوات ممثلة بحروف المعاني وبعض الأدوات النحوية.

الكلمات الدالة: الدلالة الصرفية، نظرية الدلالة، علم الدلالة.

مقدمة

يعد موضوع علم الدلالة من أهم المباحث اللغوية التي تصدى لدراستها علماء اللغة قديما وحديثا، سواء أكانوا عرباً أم غير عرب، وذلك لأن هذا المبحث ذو علاقة وثيقة بالعلوم اللغوية كعلم الأصوات، وعلم الصرف، وعلم النحو من جهة، ولأنّه ذو علاقة وثيقة بالعلوم الأخرى غير اللغوية كعلم أصول الفقه، وعلم النفس، وعلم الفلسفة من جهة أخرى. ومتتبع البدايات الحقيقية لتاريخ علم الدلالة يجد له أصولا ومحاولات جادة عند بعض الأمم التي سبقت العرب، ولعل علماء اليونان من أوائل من بحثوا في قضايا اللغة ومستوياتها، ومنها قضية الدلالة، إذ استرعى انتباههم قضية الربط بين اللفظ ومدلوله؛ فبحثوا في الصلة التي تربط بينهما، فمنهم من قال: "إن الصلة بين اللفظ ومدلوله طبيعية: أي أن الألفاظ مرتبطة بمدلولاتها ارتباطاً وثيقاً، فلا تتحقق الدلالة عندهم إلا باللفظ، ولا تخطر الصورة في الذهن إلا حين يتم النطق بلفظ معين. ويمثل هذا الاتجاه أفلاطون فيما كان يرويه في محاوراته عن سقراط. ومنهم من قال بأن الصلة التي تربط بين اللفظ ومعناه اصطلاحية: أي أن الصلة بين اللفظ ومعناه صلة عرفية لا تعدو أن تكون بمنزلة رمز اصطلح الناس على وضعه للمدلول"، (إبراهيم أنيس،1973). ومن الأمم التي اهتمت بموضوع الدلالة أيضا الهنود؛ إذ ناقشوا العديد من القضايا المتصلة بالدلالة؛ "فعرضوا لدراسة اللغة من حيث كونها توقيفية أو اصطلاحية، وناقشوا قضية العلاقة بين اللفظ والمعنى، كما أنهم ناقشوا موضوعات يعترف بها علم اللغة الحديث، كأهمية السياق في إيضاح المعنى، ودور المجاز والقياس في تَغير المعنى، وتحدثوا عن الترادف والمشترك اللفظي، ووجودهما في عامة اللغات"(أحمد مختار عمر،1972).

إسهامات العلماء العرب في الدلالة

بدأ البحث الدلالي عند العرب منذ وقت مبكر، ولعل أوضح الإشارات لهذا العلم تعود إلى عهد النبي – صلى الله عليه وسلم–، وعهد صحابته – رضوان الله عليهم –، إذ اشتهر نفر من صحابته بشرح معاني الكلمات القرآنية وبيانها "كأبيّ بن كعب في المدينة، وعبد الله بن مسعود في الكوفة، وابن عباس في مكة"، (عبد الحميد الشلقاني،1992). ومن هنا لم يكن غريباً أن نجد علماء الفقه والتفسير من أوائل من احتضن الدراسات المتعلقة بالدلالة لا سيما تلك التي تدور حول الألفاظ ومعانيها، بالبحث في مشكل الآيات القرآنية، وإعجازها، وتفسير غريبها، واستخراج الأحكام الشرعية منها. ومن هنا بدأت باكورة الدراسات الدلالية عند اللغويين فكان ثمرتها تراثا لغويا كبيرا من الرسائل اللغوية والمعاجم.

---

* الجامعة الأردنية. تاريخ استلام البحث 2017/2/20، وتاريخ قبوله 2017/8/4.

 © 2019 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

وقد اشتغل علماء اللغة بموضوع الدلالة فعكفوا على دراسة قضاياها ومفرداتها، لكن هذه الدراسات لم تأت دفعة واحدة، بل جاءت في مراحل على النحو الآتي:

المرحلة الأولى: ظهور الكتب المختصة بتفسير معاني القرآن ومجازاته، ومنها معاني القرآن للفراء 207هـ، ومجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى209هـ، ومعاني القرآن للأخفش215هـ، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة276هـ. وقد آثرنا تقديم هذه المرحلة على غيرها من المراحل؛ ذلك أنَّ جُلّ اهتمام العلماء في البداية كان ينصب على القرآن الكريم لما ذكرنا آنفاً. وظهر في هذه المرحلة أيضا بعض الكتب المتعلقة بعلوم الشرع. وتعنى هذه المرحلة بجمع الكلمات المتعلقة بموضوع واحد في موضع واحد، أي أنها شبيهة – إلى حد ما – بالرسائل اللغوية إلا أنَّ غرضها ديني لا لغوي، كالمحدث الذي يجمع أحاديث الصلاة ويسميها كتاب الصلاة، وأحاديث البيع ويسميها كتاب البيع.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة الرسائل اللغوية، وقد جاءت هذه المرحلة تبعاً للمرحلة الأولى التي تمثلت في تفسير القرآن، وجمع الكلمات المتعلقة بموضوع واحد، وتهتم هذه الرسائل اللغوية بشرح غريب اللغة، وضبط ألفاظها. وكانت في معظمها صغيرة الحجم، يختص كل منها بموضوع معين، مثل: كتابي النبات والحشرات لأبي خيرة الأعرابي ت157هـ، وكتاب الإبل لأبي عمر الشيباني 206هـ، وكتاب الحيات والعقارب لأبي عبيدة209هـ، والنبات للأصمعي213هـ، وكتاب الشجر والنبات لأبي زيد الأنصاري215هـ، والنحل والبعوضة للريحاني219هـ، والذباب لابن الأعرابي231هـ، وغيرها.

وتكمن أهمية هذه المرحلة في أنها أسست لما يعرف في الدراسات الحديثة بنظرية الحقول الدلالية "التي تعد من أهم النظريات التي اهتمت بدراسة المستوى الدلالي للغة، إذ تقوم على دراسة مفردات اللغة طبقا لما أودع الله العقل البشري من قدرة على تداعي المعاني؛ إذ إن الحقل الدلالي يتكون من مجموعة من مفردات اللغة تخضع في مجموعها لمعنى واحد عام تدور في فلكه هذه المفردات (ياسمين الموسى: 2015م).

المرحلة الثالثة: (مرحلة معاجم الألفاظ، ومعاجم المعاني)، وهذه المرحلة عبارة عن تطور للمرحلة السابقة؛ إذ تطورت الرسائل اللغوية إلى كتب أو معاجم موسوعية اتخذ كل منها منهجا بعينه، فبعضها يقوم على أساس المعنى؛ إذ يختص بجمع ألفاظ في موضوع معين في باب بعينه، وقد أطلق عليها (معاجم المعاني). ومن الأمثلة على هذه المعاجم: الألفاظ لابن السكيت244هـ، الغريب المصنف لابن سلام 244هـ، والألفاظ الكتابية للهمذاني320هـ، ومبادئ اللغة للإسكافي420هـ، وفقه اللغة وسر العربية للثعالبي429هـ، والمخصص لابن سيدة 458هـ.

وبعضها الآخر اهتم بدراسة معنى اللفظ المفرد، ويقوم بترتيب مادته على أساس الشكل أو اللفظ، وقد أطلق عليها (معاجم الألفاظ)، مثل: مختار الصحاح لأبي عبد الله الرازي 666هـ، ولسان العرب لابن منظور 711هـ، والقاموس المحيط للفيروزآبادي 817هـ. وتتميز معاجم المعاني عن معاجم الألفاظ بأنها منظمة، وأكثر ترتيباً ودقة.

المرحلة الرابعة: ظهور كتب تعالج مادتها قضايا دلالية، وتعتمد على نوع معين من الكلمات والألفاظ، ككتب الأضداد، والمشترك اللفظي، والترادف، والمعرب والدخيل. ومن الأمثلة على هذه الكتب: كتاب (ما اتفق لفظه واختلف معناه) لأبي العميثل 240هـ، وكتاب (الأضداد في اللغة) للأنباري 271هـ، و(ما اتفق لفظه واختلف معناه) للمبرد 286هـ، و(المنجد فيما اتفق لفظه واختلف معناه) لكراع النمل316هـ.

ويمكن القول إن المراحل السابقة لعلم الدلالة عند العرب جاءت متتابعة متوالية، إذ كانت كل مرحلة تعتمد على سابقتها، بل إن السابقة منها كانت تؤسس للاحقة وتمهد لها، وتبني حجر الأساس لها، إلا أن ذلك لا ينفي وجود بعض التداخل والتشابك في مؤلفات تلك المراحل، فقد تجد مؤلفا في المرحلة الثالثة واكب وعاصر مؤلفا في المرحلة الثانية، أو تجد مؤلفا في المرحلة الرابعة واكب مؤلفا في المرحلة الثالثة، وما هذا إلا دليل على قوة تماسك الدراسات اللغوية وصعوبة فصل بعضها عن الآخر.

وما تقسيمنا لهذه المراحل هنا إلا لتسهيل الإحاطة بالأطوار التي مر بها علم الدلالة عند العرب هذا من جهة، ولبيان أن هذه المراحل مختصة بمباحث علم الدلالة من جهة أخرى؛ إذ كانت تبحث فيه على نحو دقيق، فطبيعة المادة التي تعالجها هذه المراحل مرتبطة بالدلالة بصورة مباشرة، وغالبيتها تدور حول الكلمة ومعناها؛ لذا اتسمت غالبية كتب هذه المراحل بوحدة الموضوع، لا كما هو الحال في كتب اللغة الأخرى التي قد تتناول أكثر من موضوع في نفس الكتاب.

والحديث السابق يقودنا إلى القول إنَ مراحل علم الدلالة لم تتوقف عند هذا الحد، بل تبعها محاولات مُتفرقة ارتبطت في جلها بنوع الدراسة كالدراسات النقدية، أو البلاغية، أو النحوية، أو ما شابه. وقد قسم عبد الكريم مجاهد الدراسات الدلالية عند العرب تقسيما آخر حسب طبيعة الدراسة الدلالية، فجعلها في مسربين: (عبد الكريم مجاهد، 1988).

أ: مسرب نظري تمثله الدراسات النظرية للعلاقات الدلالية بين المفردات كمبحث التضاد، والترادف، والمشترك اللفظي، والحقيقة والمجاز، والخاص والعام في معاني الألفاظ، والاشتقاق. وقد شغلت هذه الدراسات النظرية مساحات واسعة من أمهات الكتب اللغوية كالخصائص لابن جني، والصاحبي في فقه اللغة لابن فارس، وفقه اللغة، وسر العربية للثعالبي، والمزهر في علوم اللغة للسيوطي.

ب: مسرب تطبيقي يتمثل في الأعمال المعجمية التي أصبحت تمثل تياراً قوياً في الدراسات اللغوية، ممثله بالرسائل اللغوية، ومعاجم معاني الألفاظ والمعاجم الشاملة كالعين، ولسان العرب لابن منظور، والقاموس المحيط للفيروز أبادي.

والمتأمل في الدراسات الدلالية عند العرب لا سيما تلك التي تتحدث عن العلاقات الدلالية بين المفردات يجد أنها قد اكتسبت أهمية في الدرس اللغوي العربي الحديث، ذلك أن الدرس الحديث راح يهتم بهذه القضايا لإبراز الدور العربي في تراث العالم اللغوي من جهة، ولإكمال حلقة الوصل للدراسات اللغوية الحديثة في العالم من جهة أخرى.

تعريف الدلالة وعلم الدلالة:

إن متتبع مؤلفات اللغويين الأوائل من العرب لا يكاد يقف على تعريف واضح للدلالة أو لعلم الدلالة، إلا أنه يجد في ثنايا كتبهم ما يشير إلى أنهم عرضوا لموضوع الدلالة بشكل عام، لكن ليس على نحو مستفيض، وبالرغم من الإشارات المهمة لعلماء العربيّة في علم الدلالة إلا أن النظرية الدلالية لم تكتمل لديهم.

ولعل أول ما يطالعنا من هذه الإشارات ما قاله الجاحظ: بأن "جميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد: أولهما اللفظ، ثم الإشارة، ثم العقد، ثم الخط، ثم الحال، التي تسمى نصبة. والنصبة هي الحال الدالة التي تقوم مقام تلك الأصناف ولا تقتصر على تلك الدلالات، ولكل واحد من هذه الخمسة صورة بائنة عن صورة صاحبتها وحلية مخالفة لحلية أختها"، (الجاحظ، 1968). والكلام السابق للجاحظ كلام عميق في موضوع الدلالة، إذ إنه جمع بين المعنى والأمور الدالة علية من لفظ أو إشارة أو عقد، ثم إنه أعطى قيمة للسياق الذي عبر عنه بالحال.

وعرض لتعريف الدلالة أبو هلال العسكري، إذ عرفها بقوله: " الدلالة هي ما يمكن الاستدلال به"، (أبو هلال العسكري، 1952)، كما وردت لفظة الدلالة عند ابن جنى في معرض حديثه عن الفرق بين الدلالة اللفظية والدلالة الصناعية والدلالة المعنوية؛ إذ يقول: "اعلم أن كل واحدة من هذه الدلائل معتد، مراعى مؤثر إلا أنها في القوة والضعف على ثلاثة مراتب فأقواهن: الدلالة اللفظية، ثم تليها الصناعية، ثم تليها المعنوية، ولنذكر من ذلك ما يصح الفرض به، فمنه جميع الأفعال، ففي كل منها الأدلة الثلاثة، ألا ترى إلى قام دلالة لفظه على مصدره، ودلالة بناءه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله. وإنما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قبل أنها وإن لم تكن لفظاً فإنها صوره يحملها اللفظ، ويخرج عليها ويستقر بالمثال المعتزم بها.(ابن جني، د.ت)

ووردت لفظة الدلالة عند عبد القاهر الجرجاني بقوله: "ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالاتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل"، (عبد القاهر الجرجاني، 1992). وعرّف الزمخشري الدلالة بقوله: "هي أن يكون الشيء بحاله يلزم من العلم به العلم بشيء آخر" (حمدان، د.ت). وعرفها أبو الحسن القرطاجني بأنها: "الصور الحاصلة في الأذهان عن الأشياء الموجودة في الأعيان، فكل شيء له وجود خارج الذهن، فإنه إذا أدرك حصلت له صوره في الذهن تطابق لما أدرك منه، فإذا عبر عن تلك الصورة الذهنية الحاصلة عن الإدراك أمام اللفظ المعبر به عن هيئة تلك الصور الذهنية في مهام السامعين وآذانهم، صار للمعنى وجود آخر من جهة الألفاظ"، (أبو الحسن القرطاجني، 1968).

ومتأمل في كلام هؤلاء اللغويين من العرب الأوائل يجد أنهم أولوا الدلالة شيئاً من اهتمامهم، بل إن متأمل لكلام الجاحظ وابن جني وعبد القاهر والقرطاجني ليجد أنهم خاضوا في مسائل عميقة هي من صلب علم الدلالة. ولو أننا أنزلنا هذه المسائل محلها من الدرس الحديث لوجدناها تتحدث عن جوهر العديد من النظريات الحديثة. إلا أنه مما يؤخذ على هؤلاء اللغويين أن نظرتهم لهذا العلم كانت جزئية لا كلية، وليس من شأنها أن تكون نظرية مستقلة بذاتها مختصة بعلم الدلالة.

ويمكن تعريف الدلالة بأنها: "العلاقة بين الدال والمدلول داخل العلاقة اللسانية على أن يكون كمال في الاتصال بينهما بأن يقتضي أحدهما الآخر ويؤذن به، وكل منهما مرهون بصاحبه، فلا الدال سابق للمدلول ولا المدلول سابق الدال، وكل قد أوجده الوضع والاصطلاح في لحظة زمنية واحدة"، (طالب محمد إسماعيل، د.ت).

علم الدلالة (Semantics):

عرف أحمد مختار عمر علم الدلالة بقوله: "هو ذلك الفرع من علم اللغة الذي يتناول نظرية المعنى، أو ذلك الفرع الذي يدرس

الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادراً على حمل المعنى"، (أحمد مختار عمر، 1982).

وتصدى لتعريفه محمود عكاشة، فقال: "هو العلم الذي يتناول المعنى بالشرح والتفسير، ويهتم بمسائل الدلالة وقضاياها، ويدخل فيه كل رمز يؤدي معنى سواء أكان الرمز لغويا، أم غير لغوي مثل الحركات والإشارات والهيئات والصور والألوان والأصوات غير اللغوية، وغير ذلك من الرموز التي تؤدي دلالة في التواصل الاجتماعي"، (محمود عكاشة، 2000). ويتضح من خلال التعريفين أن كلا منهما استعاض عن اللفظ بالرمز، ذلك أن الرمز أوسع دلالة من اللفظ.

مستويات الدلالة

بات واضحاً أن المعنى هو جوهر النظرية الدلالية، وهذا المعنى لا يتحدد على نحو سليم إلا إذا اشتمل على المستويات الآتية:

1- المستوى الصوتي: وهذا المستوى يؤثر في المعنى بشكل واضح، كوضعنا صوتا مكان آخر، أو النبر، أو التنعيم، ومثال ذلك كلمة (مالك) من قوله تعالى: {مالك يوم الدين} (الفاتحة /4) فمنهم من قرأها بالألف (مالك)، ومنهم من قرأها دون الألف (ملك) وشتان ما بين (مالك) التي تدل على الاختصاص بالملك، و(ملك) التي تدل على أن السيادة والربوبية لله. وهذا معناه أن للصوت دلالة داخل الكلمة.

2- المستوى الصرفي: وتظهر أهمية هذا المستوى في أن التركيب الصرفي والصيغة الصرفية للكلمة تؤدي دورا مهما في بيان المعنى، فالصيغ الصرفية لها دلالات غير الدلالات المعجمية للكلمات.

3- المستوى النحوي أو التركيبي: وتبرز أهمية هذا المستوى في أنه يجعل لكل كلمة وظيفة نحوية داخل الجملة الواحدة، فكل لغة لها نظام تركيبي نحوي ينظم الكلمات والمفردات وفق أسس معينة. وخير دليل على دور النحو في الدلالة وإبراز المعنى ذلك الحوار الذي دار بين الكسائي وأبي يوسف القاضي، فكان من أمر أبي يوسف القاضي أنه كان يذم النحو لأنه فقيه، فأراد الكسائي أن يعرفه مهمة النحو ووظيفته في الدلالة، فقال له: "ما تقول في رجل قال لرجل: أنا قاتلُ غلامك بالإضافة، وقال له آخر: أنا قاتلٌ غلامك بالتنوين. أيهما كنت تأخذ به؟ قال القاضي: آخذهما جميعاً، فقال له الرشيد: أخطأت. ثم سأل عن حقيقة ذلك مستفتيا، وكيف ذلك؟ قال: الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال: أنا قاتل غلامك بالإضافة، لأنه فعل ماضٍ، أما الذي قال: أن قاتلٌ غلامك فلا يُؤخذ به، لأنه مستقبل لم يقع"،(ياقوت الحموي، 1993).

4- المستوى المعجمي: ويتمثل في بيان المعاني المفردة للكلمات، كأن تقول في معنى: (شرع:بدأ)، فتكون دلالة الشروع هي البدء بشكل عام. وفي بعض المباحث ذات العلاقات الدلالية كالمتضاد والمترادف والمشترك.

5- المستوى السياقي: وهذا المستوى يؤدي دورًا مهما في تحديد دلالات الجمل، وفقا للسياق والمقام الذي توضع فيه. وقد تحدث عنه أحمد مختار عمر فعرفه بقوله: "هو دراسة التغيرات التي لا يكشف معناها بمجرد تفسير كل كلمة من كلماتها"، (أحمد مختار عمر، 1982).

الدلالة الصرفية عند ابن جني:

عرف ابن جني الصرف في كتابه التصريف بقوله: "هو التلعب بالحروف الأصول لما يراد فيها من المعاني المفادة منها"، (ابن جني، 1913)؛ فالتصريف على حد تعبير ابن جني: " إنما هو معرفة أنفس الكلم الثابتة"، (ابن جني، 1954)؛ فابن جني هنا يربط الصرف ربطا مباشرا بالمعنى؛ فالتلعب بالحروف الأصول يؤدي إلى إفادة معان جديدة؛ من هنا يمكن لنا أن نحدد المقصود بالدلالة الصرفية عند ابن جني بشكل خاص وفي الدراسات اللغوية بشكل عام. وقد بين عبد الكريم مجاهد أن الدلالة الصرفية تقوم على ما تؤديه الأوزان الصرفية العربية وأبنيتها من معان (عبد الكريم مجاهد، د.ت).

وبناء على الكلام السابق، فالدلالة الصرفية هي الدلالة التي تُستمَد من أبنية الكلمات واشتقاقاتها وتقلباتها وصيغها الصرفية، بالإضافة إلى أوزانها الصرفية وما تحويه من دلالات ومعانٍ؛ فلو أخذنا كلمتي (صِدِّيق، وصادق) لوجدنا أنهما مختلفا الدلالة؛ فصدّيق تفيد المبالغة فيمن قام بالصدق، وصادق تدل على من قام بالصدق.

من هنا انبثقت اهتمامات العلماء بالصرف والدلالة الصرفية؛ لنجد أن كثيرا من اللغويين الأوائل عرضوا لموضوع الصرف وتناولوا المعاني التي يفيدها بالدرس أمثال ابن جني. وتابعهم في ذلك غير واحد من اللغويين المحدثين وربطوا معطيات علم الصرف عند القدماء بمعطيات علم اللغة الحديث. ومن أبرز هؤلاء اللغويين الذين تناولوا الدلالة الصرفية عند ابن جني بصورة مباشرة عبد الكريم مجاهد الذي تصدى لدراسة الدلالة الصرفية عند ابن جني بشكل عام.

والمهم في هذا البحث أن نكشف عن مواطن الدلالة الصرفية عند ابن جني. وتنبغي الإشارة إلى أن ابن جني توسع في الحديث عن هذا النوع من الدلالة؛ فتجدها مبثوثة في ثنايا كتبه، فهو يعول عليها كثيرًا في مؤلفاته، ويبني عليها حججه لا سيما ما يتعلق منها بالمعنى. ويمكن لنا أن نحصر الدلالة الصرفية عند ابن جني في عدة محاور، أهمها:

1. الصيغ والمباني الصرفية

الصيغ والمباني الصرفية: هي صور وقوالب للألفاظ، يتفاعل داخلها مجموعة من العناصر الصوتية والوظيفية، لتشكل في النهاية دلالة معينة تَطَّرد عليها جميع الألفاظ في ذلك الباب.

أما ما قصدته الدراسة بتفاعل العناصر الصوتية داخل مكونات الكلمة الواحدة، فمثال ذلك الميم في كلمتي مُعَلِّم ومُعلَّم؛ إذ تفاعلت الميم مع الكسرة والفتحة اللتين حُركَت بهما اللام، بالإضافة إلى المعنى الوظيفي لهذه الكلمة كالاسمية أو الفعلية أو المصدرية إلى غير ذلك من هذه التسميات الوظيفية، ليخرج بحكم عام أن الاسم المشتق من فعل غير ثلاثي إذا كان مضموم الميم مكسور ما قبل الآخر؛ فهو اسم فاعل. والمضموم الميم المفتوح ما قبل الآخر؛ هو اسم مفعول، ثم يطرد ذلك على جميع مفردات هذا الباب.

ومفهوم الصيغ الصرفية مفهوم عام يندرج تحته العديد من المباحث الصرفية، كالمشتقات وأبنية الأفعال وأبنية المصادر وأسماء الفعل وغيرها. وللإحاطة بهذا المبحث وتسهيل فهمه جُعل في عناوين رئيسية على النحو الآتي:

دلالة أبنية الأفعال والمصادر والأسماء

إنَّ باب أبنية الأفعال والمصادر والأسماء ذو علاقة وثيقة بنظرية الدلالة؛ إذ يعالج المعنى وتحولاته وما يطرأ عليه من تغيرات. وقد عرض ابن جني في كتابه الخصائص لدلالة أبنية الأفعال والمصادر والأسماء، إلا أنه لم يحدد لها بابا معينا، بل جاءت ملاحظاته بما يتعلق بها مبثوثة في ثنايا كتابه.

ومن الأمثلة على الأبنية الصرفية ما ساقه ابن جني في باب تلاقي اللغة إذ بيّن أن: "باب أجمع وجمعاء هو اتفاق وتوارد وقع في اللغة؛ لأن باب أفعل وفعلاء، إنما هو للصفات، وجميعها تجيء على هذا الوضع نكرات نحو أحمر وحمراء وأبلق وبلقاء. وأما أجمع وجمعاء فاسمان معرفتان وليسا بصفتين، فإنما وقع ذلك بين الكلم المؤكد بها"، (ابن جني، د. ت).

فبناء أفعل وفعلاء خاص بالوصف النكرة، من نحو أحمر وحمراء وهذا بابها، لكنه في بعض الأحيان قد يأتي اسما عندها يخرج لغرض آخر هو التوكيد.

ومن الأبنية التي عرض لها ابن جني بناء: (عالم وعلماء). ويستشهد هنا بكلام سيبويه؛ إذ يقول: " قال سيبويه: يقولها من لا يقول عليم – لكنه لما كان العلم إنما يكون الوصف به بعد المزاولة له وطول الملابسة صار كأنه غريزة، ولم يكن على أول دخوله فيه، ولو كان كذلك لكان مُتعلَّما لا عالماً، فلما خرج بالغريزة إلى باب فعل صار في المعنى كعليم فكُسِّر تكسيره، ثم حملوا عليه ضدّه؛ فقالوا: جهلاء كعلماء، وصار علماء كحكماء، لأنه محلمة لصاحبه وعلى ذلك جاء عنهم فاحش وفحشاء، لما كان الفحش ضربا من ضروب الجهل ونقيضا للحلم"، (ابن جني، د.ت). فالمعنى هنا هو من أجاز جمع ما جاء من وزن فاعل على فعلاء حملا على معنى فعيل. كما أن المعنى هو من أجاز حمل الصفات السيئة أو الرديئة على الصفات الجيدة كحمل معنى الفحش على الحلم؛ لتجمع على فعلاء.

ومن أبنية الأسماء دلالة بناء جميل وجمّال، ووضيء ووضّاء، فزادوا في اللفظ هذه الزيادة لزيادة معناه وهو إرادة المبالغة في ذلك وعليه العديد من الشواهد، (ابن جني، د. ت).

ومن الأبنية الصرفية التي أشار إليها ابن جني، بناء: (فاعل وأفعل وفعّل)، وبين أنها غير ملحقة بالرباعي مع أنها بوزن دحرج؛ إذ يقول: "العلة في ذلك أن كل واحد من هذه المثل جاء لمعنى فأفعل للنقل وجعل الفاعل مقبولا، نحو: (دخل وأدخلته، وخرج وأخرجته). ويكون أيضاً للبلوغ، نحو: أحصد الزرع، وأركب المهر، وأقطف الزرع. ولغير ذلك من المعاني، وأما (فاعل) فلكونه من اثنين فصاعدا، نحو: ضارب زيد عمرا، وشاتم جعفر بشرا. وأما (فعّل) فالتكثير، نحو: غلّق الأبواب، وقطّع الحبال، وكُسّر الجرار"، (ابن جني، د. ت).

فالأبنية الصرفية هنا لعبت دوراً كبيرا في تشكيل المعنى، والذي وجهها نحو هذا المعنى هو الحروف الزوائد؛ فالهمزة والألف والتضعيف ما هي إلا أحرف معان، أو مورفيمات مقيدة لعبت دورا في تحديد الدلالة، وفي الوقت ذاته لعب السياق دوراً في تعدد معانيها. وقد أشار ابن جني إلى هذا المبحث في غير موضع من كتبه الأخرى؛ إذ يقول في سر الصناعة: "أشكيت زيداً إذا زُلتُ له عما شكوه، وأعجمت الكتاب أزلت عنه استعجامه، وأشكلت الكتاب أي أزلت عنه إشكاله"، (ابن جني، 1954).

ومن الأبنية الصرفية التي يكون لها معان خاصة في لفظها تكرار بعض حروف الكلمة، كالزلزلة، والصلصلة، والصرصرة، فلها معان خاصة هي التكرار في حديث الكلمة، يقول ابن جني: "وكما كررت الألفاظ لتكرار المعاني، نحو الزلزلة، والصلصلة، والصرصرة. وهذا باب واسع "، (ابن جني، د. ت).

وتجدر الإشارة إلى أنّ عبد الكريم ربط الصيغ الصرفية عند ابن جني بمفهوم المورفيم؛ إذ يقول: وأما زيادة المورفيمات في الأفعال كسوابق أو لواحق أو حشوا، فلابن جني باع طويل في بيان دلالتها ووظائفها في النظام الصرفي؛ إذ استطاع أن يدرك أسرار هذه الزيادة وذلك التكرار، ويجعل منها مورفيمات ذات وظائف دلالية في إفادتها الكثرة والمبالغة في المعنى ليناسب السياق (عبد الكريم مجاهد،83). فعبد الكريم مجاهد هنا يشير إلى تفاعل المورفيم وظيفيا مع الكلمة وما آلت إليه؛ ليخرج بدلالة جديدة غير تلك الدلالة التي تحملها الكلمة الأصل.

ومن الأبنية دلالة بناء المصدر، عرض ابن جني لهذه الجزئية في تعليله لاجتماع المذكر والمؤنث في الصفة المذكرة من نحو رجل خَصْم وامرأة خصْم، ورجل عدل وامرأة عدل، ورجل ضيف وامرأة ضيف؛ إذ يقول: "وسبب اجتماعهما هنا في هذه الصفة أن التذكير إنما أتاها من قبل المصدرية، فإذا قيل رجل عدل فكأنه وصف به جميع الجنس مبالغة، كما تقول: استولى على الفضل، وحاز جميع الرياسة والنبل، ولم يترك لأحد نصيبا في الكرم والجود"، (ابن جني، د. ت).

ويندرج تحت الأبنية الصرفية الأفعال سواءٌ أكانت مزيدة أم غير مزيدة، إذ تتعدد دلالتها وتتفرع بحسب نوع الفعل وطبيعة تكوينه. يقول ابن جني في باب قوة اللفظ لقوة المعنى: "فمعنى خَشُنَ دون اخشوشن، لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو. وكذلك قولهم: اُعْشب المكان، فإن أرادوا كثرة العشب فيه قالوا: اعشوشب"، (ابن جني، د. ت). فحقاً كل زيادة في المبنى هي زيادة في المعنى؛ ففي اخشوشن الزيادة أفادت معنى التوكيد، وفي اعشوشب الزيادة أفادت المبالغة.

ومثله باب فَعّل وافتعل، نحو (قدر) و(اقتدر). واقتدر أقوى معنى من قولهم: قدر. و(مقتدر) أقوى من (قادر) في قوله تعالى: {أخذ عزيز مقتدر} (القمر/42) من حيث كان الموضوع لتفخيم الأمر وشّدة الأخذ. وكسب واكتسب في قوله تعالى: {لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت} (البقرة:286)؛ فزيد في لفظ فعل السيئة وانتقص من لفظ فعل الحسنة؛ لأن جزاء السيئة بمثلها أما الحسنة بعشرة أمثالها. فيصغر إضافتها إلى جزائها في حين لم تحتقر السيئة لقوة فعلها على الحسنة "، (ابن جني، د. ت).

ومن دلالات الأبنية التي عرض لها ابن جني دلالة صيغة اسم الفعل (هاتِ) وأصل اشتقاقها وعلاقة ذلك بمعناه، يقول ابن جني: "هات من هاتيت من الهوتة وهي المنخفض من الأرض، وكذلك هيت لهذا البلد لأنه منخفض من الأرض؛ فالأرض المنخفضة تجذب إلى نفسها بانخفاضها. وكذلك قول هات إنما هو استدعاء منك للشيء واجتذابه اليك، وهذا ما حمل أبا علي الفارسي على أن يعتبر هات من هاتيت الذي على وزن فعليت لا فاعلت عندها يكون من الهوتة، في حين أن الخليل رأى أن الهاء بدل من الهمزة أي من أتيت، والإتيان ضرب من الانجذاب إلى الشيء "، (ابن جني، د. ت).

فتقدير المعنى هنا أثر في صيغة اسم الفعل وأصل اشتقاقه، لنجد أن الخليل جعل الهاء في هات مبدلة من الهمزة لأنها بمعنى الإتيان، في حين أن أبا علي جعلها من هاتيت التي على وزن فعليت لا فاعلت لأنها من الهوتة وهي المنخفض من الأرض. وبعد ذلك يتابع ابن جني سرد معاني الهوتة وذلك قولهم: " مضى هيتاء من الليل، وهو فعلاء منه، وقريب من لفظه ومعناه قول الله سبحانه (هيت لك) إنما معناه هلّم لك، وهذا اجتذاب واستدعاء له"، (ابن جني، د. ت).

ويعلق ابن جني على ما سبق بقوله:"وبعد فإذا كانت الألفاظ أدلة المعاني، ثم زيد فيهما شيء أوجبت القسمة له زيادة المعنى به، وكذلك إذا انحرف به عن سمته وهديته كان ذلك دليلاً على حادث متجدد له"، (ابن جني، د. ت).

تناوب المصادر والصفات

يفرق ابن جني في هذه الجزئية بين استخدام المصدر واستخدام الوصف، وأن كلا منهما يؤدي معنى يختلف عن الآخر؛ إذ يقول: "ومن تجاذب الإعراب والمعنى ما جرى من المصادر وصفا، نحو قولك: هذا رجل دَنَف، وقومٌ رضا، ورجل عَدل. فإن وصفته بالصفة الصريحة قلت: رجل دَنِف، وقوم مرضيون، ورجل عادل. هذا هو الاصل"، (ابن جني، د. ت).

ثم يعلل ابن جني استخدام المصدر مكان الوصف بقوله: "وإنما انصرفت العرب عنه في بعض الأصول إلى أن وصفت بالمصدر لأمرين: أحدهما صناعي، والآخر معنوي. أما الصناعي فليزيدك أنسا بشبه المصدر للصفة التي أوقعته موقعها، كما أوقعت الصفة موقع المصدر في نحو قولك: أقائما والناس قعود، أي: (تقوم قياماً والناس قعود) ونحو ذلك، وأما المعنوي فلأنه إذا وصفت بالمصدر صار الموصوف كأنه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل. وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه"، (ابن جني، د. ت). ويستشهد بقول الشاعر:

ألا أَصْبحتْ أسماءُ جاذمةَ الحبلِ وضَنَّت علينا والضنينُ من البُخْلِ

أي كأنه مخلوق من البخل لكثرة ما يأتي به منه.

وهذا الموضع الذي ذكره ابن جني ذو علاقة وثيقة بالدلالة الصرفية فالمعنى الذي يفيده المصدر خلاف الذي يفيده الوصف؛ إذ يؤدي وظيفة دلالية صرفية أبلغ من استعمال غيره في الوصف، فهو ينوب عن اسم الفاعل واسم المفعول، وفي الوقت نفسه يبالغ في دلالتهما حين يستعمل بدلاً منهما" (عبد الكريم مجاهد، 1988). ويمثّل ابن جني لهذه الجزئية في غير موضع من مؤلفاته الأخرى؛ إذ يقول في كتابه المحتسب: "فقراءة الجماعة لقوله تعالى: {كانتا رتقا}(الأنبياء/3) كأنه مما وضع من المصادر موضع اسم المفعول، كالصيد في المصيد، والخلق في معنى المخلوق. وأما رتقا والمرتوق أي كانتا شيئا واحداً مرتوقا "، (ابن جني، 1969). ويلاحظ هنا أن الفرق الدلالي واضح بين هذه الاستعمالات المختلفة للكلمات، "فالمصدر ذو وظيفة دلالية صرفية أبلغ من استعمال غيره في الوصف. وسواء كان غير الوصف اسم فاعل أو اسم مفعول؛ فهو لا ينوب عنهما وحسب، وإنما يبالغ في دلالتهما حين يستعمل بدلا منهما (عبد الكريم مجاهد، د.ت). ولعل هذا التنوع والتعدد في الاستعمال للمصدر جاء تبعا لطبيعة المصدر الذي يعد أصلا للاشتقاق فمنه يشتق الماضي، ومن الماضي يشتق المضارع، ومن المضارع يشتق الأمر (مجدي شحادات: 2015).

ويتابع ابن جني حديثه لزيادة توضيح هذه الجزئية؛ فيقول: "ويكفيك من هذا كلّه قول الله عز وجل: {خلق الإنسان من عَجَل}(الأنبياء:37) وذلك لكثرة فعله إياه واعتياده له. وهذا أقوى معنى من أن يكون أراد: خلق العَجَل من الإنسان؛ لأنه أمر قد اطرد واتسع؛ فحمله على القلب يبعد في الصنعة ويصغر المعنى. وكأن هذا الموضع لما خفى على بعضهم؛ قال في تأويله: إن العَجَل هنا الطين ولعمري إنه في اللغة كما ذكر، غير أنه في هذا الموضع لا يراد به إلا نفس العجلة والسرعة، لأن العجلة ضرب من الضعف؛ فقال تعالى ﴿وخلق الإنسان ضعيفا﴾ (النساء: 28).

المشتقات

ذكر ابن جني في باب الاشتقاق الأكبر أن الاشتقاق على ضربين: كبير وصغير، وعرف الصغير – الذي نعني به المشتقات – بقوله: "فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم كأن تأخذ أصلا من الأصول فتتقراه، فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغة ومبانيه، وذلك كتركيب(س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه، نحو سلم، ويسلم، وسالم، وسلمان، وسلمى، والسلامة، والسليم، (ابن جني، د. ت).

وتعريف ابن جني هذا للمشتقات يوضح لنا العلاقة الوثيقة لهذا المبحث بنظرية الدلالة: ذلك أن الصيغ والمباني تؤدي إلى اختلاف المعاني، لكن هذه المعاني مهما اختلفت إلا أنها ترتبط فيما بينها بمعنى عام.

ولم يفرد ابن جني لهذا المبحث باباً خاصاً به بحجة أنه معروف مطروق مؤلف فيه، وهذا يتنافى مع الغرض الذي أراده للكتاب وهو البحث في كل جديد؛ إذ يقول: "فهذا هو الاشتقاق الأصغر، وقد قدم أبو بكر رحمه الله – رسالته فيه بما أغنى عن إعادته، لأن أبا بكر لم يأل فيه نصحاً، وإحكاماً، وصنعة وتأنيسا"، (ابن جني، د. ت).

ولا يعني عدم إفراد ابن جني باباً للمشتقات أنه لم يتطرق إلى ذكره مطلقاً، فقد عرض له في ثنايا كتابه الخصائص على نحو دقيق بما يخدم مباحثه، ومن ذلك حديثه عن مجيء الاسم بصيغة اسم الفاعل إلا أنه لا يحمل دلالته، ويمثل لذلك بقوله في باب تركيب اللغات: "فأما قولهم: عَقُرت فهي عاقر، فليس (عاقر) عندنا بجارٍ على الفعل جريان (قائم وقاعد عليه)، وإنما هو اسم بمعنى النسب بمنزلة (امرأة طاهر، وحائض، وطالق)، وكذلك قولهم: (طلقت فهي طالق)، فليس (عاقر من عقرت بمنزلة حامض من حَمُضَ، ولا خاثر من خَثُر، ولا طاهر من طهر، ولا شاعر من شعُر)؛ لأن كل من هذه هو اسم الفاعل، وهو جار على فَعَل"، (ابن جني، د. ت).

فالكلمات (عاقر، وطاهر، وطالق) خرجت عن معنى الفاعلية إلى معنى النسب؛ لتصبح هذه الصفات منسوبة إلى المرأة. والسبب في ذلك أن هذه الالفاظ تحمل معاني مخصوصة تختلف عن بابها فخرجت الصيغة عن معناها الحقيقي وهو الفاعلية. وأشار محمد قواقزه إلى ما يعرف بالتحويل في صيغة اسم الفاعل؛ فبين أنه "قد تستخدم صيغة صرفية بمعنى صيغة صرفية أخرى؛ فيأتي اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول، ويستخدم اسم الفاعل بمعنى المصدر (محمد قواقزه: 2015).

ومن المباحث الدقيقة التي طرقها ابن جني في باب المشتقات مبحث يقع وسطاً بين الاشتقاق الأكبر والاشتقاق الأصغر وذلك أن تشترك كلمتان في حرفين فيتوافر فيهما معنى جامعا مهما اختلف الحرف الثالث، ومثّل لذلك بقوله: "وتجد الثلاثي على أصلين متقاربين والمعنى واحد، فهاهنا يتداخلان، ويوهم كل واحد منهما كثيراً من الناس أنه من أصل صاحبه، وهو في الحقيقة من أصل

غيره، وذلك كقولهم: (رخو) و(رخود) فهما – كما ترى شديدا التداخل لفظا وكذلك معنى. أفلا ترى إلى ازدحام اللفظين مع تماس المعنى، ذلك أن الرخو الضعيف، والرخود المتثني. والتثني عائد إلى معنى الضعيف"، (ابن جني، د. ت). ومن المحدثين من حذا حذو ابن جني فاستقرأ بعض الكلم التي تشترك في الحرفين الأوليين فوجد فيها كلها معنى مشتركا، (سعيد الأفغاني، 1951).

ومن الجزئيات المتعلقة بنظرية الدلالة في مبحث المشتقات مجيء اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول، ألا تراهم قالوا في قول الله عز وجل: {من ماء دافق}(الطارق:6) إنه بمعنى مدفوق، فهذا –لعمري– معناه. وكذلك قوله تعالى: {لا عاصم اليوم من أمر الله} (هود: 43)، أي لا ذا عصمة، وذو العصمة يكون مفعولا كما يكون فاعلا؛ فمن هنا قيل: إن معناه لا معصوم. وعلى ذلك عامة باب طاهر، وطالق، وحائض، وطامث، ألا ترى أن معناه ذات طهر، وذات طلاق، وذات حيض، وذات طمث"، (ابن جني، د.ت).

ويلاحظ هنا أن ابن جني لا يبحث في المعنى المباشر لأجناس المشتقات المختلفة، وإنما يطرق بابا دقيقا هو تناوب المشتقات ووقوع بعضها مكان الآخر؛ الأمر الذي يؤدي إلى تولد معان جديدة لم يكن لها أن تتأتى لولا استخدامها بهذه السياقات المختلفة، وهذه المعاني هي محور الحديث في الدلالة الصرفية؛ فثمة فرق كبير بين أن تحمل كلمة (دافق) معنى الفاعلية أو المفعولية؛ إذ لا يستقيم السياق إلا إذا حملت معنى المفعولية بأن تكون بمعنى (مدفوق).

ومما يتعلق بنظرية الدلالة في هذا المبحث عدول فعيل إلى فُعال، ويفيدان معنى المبالغة، وما ذلك إلا للمعنى. يقول ابن جني: "ويعدل عن فعيل إلى فعال لتكثير المعنى مثل طوال أبلغ من طويل، وعراض أبلغ من عريض، وكذلك خفاف من خفيف، وقلال من قليل، وسراع من سريع" (ابن جني، د. ت). ويتضح من المثال السابق المعنى الصرفي الذي أفاده عدول فعيل إلى فُعال؛ إذ أفاد معنى المبالغة.

2. دلالة الأدوات

إن مبحث الأدوات في لغتنا العربية مبحث شائك وغامض، فهو مبحث واسع يضم العديد من الأدوات سواءً أكانت أسماء أم حروفا، وفي الوقت ذاته هذه الأدوات مهمة وتحمل دلالات معينة لا يمكن تحديدها بمعزل عن الكلمات الأخرى، كما أن طبيعة تكوين هذه الأدوات وأصولها واشتقاقاتها ليست واضحة كما هو الحال في الأسماء المتعارف عليها والأفعال، فهي لا تحمل بذاتها دلالة معينة. وأما كونها شائكة فلأنه لا يمكن دراستها بمعزل عن مباحث النحو أو مباحث الصرف.

وقد أفردنا مبحثا خاصا لهذه الأدوات؛ لنخرج بتصور دقيق عن دلالة هذه الأدوات بقطع النظر عن طبيعة انتمائها: أهي للمباحث الصرفية أم للمباحث النحوية، علماً أن كثيرا من اللغويين الأوائل كان يدمج بين علمي الصرف والنحو ويجعلهما تحت باب واحد.

وقد آثرنا في هذه الدراسة وضع هذا المبحث ضمن مباحث الدلالة الصرفية، على اعتبار أن جميع الأدوات مورفيمات سواءً أكانت أسماء أم حروفاً مقيدة أو حرة. وهذه الأدوات تلعب دوراً مهماً في توجيه المعنى وتحديده. ويمكن تقسيمها قسمين رئيسين:

- قسما يتعلق بحروف المعاني.
- قسما يتعلق ببعض أنواع الكلم في العربية كأسماء الاستفهام والشرط.

القسم الأول: حروف المعاني

من المعلوم – لدى المختصين في اللغة – أن الحروف نوعان: حروف مبنى، وحروف معنى. أما حروف المبنى عند ابن جني فإنها تفيد معنى في نفسها كما في قضم وخصم؛ فالقاف والخاء بسبب طبيعة صوتيهما هي من أعطت الدلالة قوة وضعفاً؛ لتكون هذه الدلالة صبغة عامة لجميع أجزاء الكلمة. وهذه الحروف هي التي يطلق عليها في علم اللغة الحديث ما يعرف بالفونيمات. ويعالج مثل هذا النوع من الدلالة تحت الدلالة الصوتية التي لا يتسع المقام لمناقشتها في هذا البحث.

أما حروف المعنى فهي التي تفيد معنى في غيرها بعد وضعها في سياق معنوي معين، ولا يعني ذلك ألا قيمة لها في المعنى، بل إنها تلعب دورا مهما في تشكيل المعنى وتغييره وهذا ما يطلق عليه في علم اللغة الحديث المورفيمات.

وقد عرف علماء اللغة القدماء المورفيم إلا أنهم كانوا يعالجونه تحت باب الكلمة، ويلاحظ ذلك من تعريفهم للكلمة بأنها: "اللفظة الدالة على معنى مفرد" (ابن يعيش، د.ت). وهذا ما تشير إليه الدراسات اللغوية الحديثة في تناولها لمفهوم المورفيم الذي يعرف بأنه "أصغر وحدة لغوية ذات معنى" (شاهين، 1980). وهذا التعريف الذي تكاد تجمع عيه الدراسات اللغوية الحديثة يشابه إلى حد كبير مفهوم القدماء للكلمة، وبناء على ذلك قسم علماء اللغة الكلمة في العربية: اسما وفعلا وحرفا، بيد أن بعض اللغويين المحدثين أمثال تمام حسان اتهم اللغويين القدماء "بأن تقسيمهم هذا بحاجة إلى إعادة النظر بإنشاء تقسيم جديد مبني على استخدام أكثر دقة لاعتباري المبنى والمعنى، أي أن يقسم الكلم سبعة أقسام: الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداة"(حسان،

تمام: 1979م). ومثله إبراهيم أنيس عندما قسم الكلم في اللغة العربية أربعة أقسام: الاسم، والضمير، والفعل، والأداة، واعتبر أن تقسيم المحدثين أدق من تقسييم النحاة الأقدمين(أنيس، ابراهيم: 1966).

ومتأمل في التقسيمات التي قال بها المحدثون يجد أنها منبثقة من دراسات غربية تتلائم وطبيعة دراساتهم اللغوية، فضلا عن أنها في جلها مبنية على التقسيمات الأساسية التي قال بها النحاة الأوائل ولا تنفصل عنها بالدرس سوى التحديد النوعي للكلمة ببيان نوعها إن كانت ضميرا أو ظرفا أو صفة. ومثل هذه المباحث وهذه الأنواع أشار إليها القدماء في درسهم النحوي والصرفي وفصلوا القول فيها، إلا أنهم أبقوها بمثابة الفروع التي ترد إلى أصولها؛ فبقيت الكلمة عندهم محافظة على تقسيماتها الثلاث.

وما يهمنا هنا هو تفصيلات النحاة الأوائل للكلمة أو ما يعرف في الدرس الحديث بالمورفيم لا سيما عند ابن جني. وبناء على ذلك ومن وجهة نظر المحدثين فإن حروف المعنى تمثل مورفيمات وتقسم حسب طبيعة وجودها قسمين: حروفا متصلة بغيرها من أقسام الكلمة المختلفة: (الاسم، والفعل، والحرف) أو ما يعرف بالسوابق واللواحق والأحشاء. ومستقلة غير متصلة كبعض حروف الجر وحروف العطف مثل (أو) التي تفيد التخيير وتأتي بمعنى (بل) كما في قوله تعالى: {وأرسلناه إلى مئة ألف أو يزيدون} (الصافات:147)، وفي بعض الأحيان تأتي بمعنى (إلى أن) كقول امرئ القيس:

فقلتُ له لا تبكِ عينُكَ إنما نحاولُ ملكًا أو نموتَ فنعذرا

فـ (أو) هنا بمعنى (إلى أن) لذلك انتصب بعدها الفعل (نموت) وهذا الأشيع وهو الأصل (المصاروة: 2015).

أما القسم الأول فقد أطلق عليه المحدثون مصطلح المورفيمات المقيدة كحروف المضارعة وعلامات التأنيث وعلامات الجمع، وأطلقوا على القسم الثاني مصطلح المورفيمات الحرة كضمائر الرفع المنفصلة (مرجان: 1993م).

وقد عرض ابن جني لحروف المعاني أو المورفيمات إلا أنه لم يتحدث عنها بصورة مباشرة، ولم يفرد لها بابا مستقلاً خاصاً بها، بل جاءت متناثرة في ثنايا كتابه الذي بين أيدينا. ونحن هنا نحاول لمّ شمل هذه الأجزاء المتناثرة من حروف المعاني وبيان علاقتها بالدلالة الصرفية التي نحن بصددها.

*** الحروف المتصلة وتقسم إلى:**

أ- **السوابق:** أشار ابن جني إلى بعض حروف المعاني التي تمثل سوابق، ومنها: حروف المضارعة، وكشف عن دلالاتها بقوله: "يدلك على تمكن المعنى في أنفسهم وتقدمهم للفظ عندهم تقديمهم لحرف المعنى في أول الكلمة، وذلك لقوة العناية به فقدموا دليله ليكون ذلك أمارة لتمكنه عندهم، وعلى ذلك تقدمت حروف المضارعة في أول الفعل؛ إذ كنّ دلائل على الفاعلين: من هم، وماهم وكم عدتهم، نحو: أفعل ونفعل وتفعل ويفعل. (ابن جني، د. ت).

ويتضح مما سبق أن أحرف المضارعة لها دلالة معنوية؛ إذ إنها تدل على الفاعلين، وكل حرف منها له دلالة تختلف عن الحرف الآخر، فالنون تدل على جماعة المتكلمين، أو المتكلم إن نحن أردنا منها غرضاً بلاغيا كقوله تعالى: "وننزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين" (الإسراء /82)، والألف تدل على أن الفاعل متكلم مفرد، والياء تدل على أن الفاعل غائب، والتاء تدل على أن الفاعل مخاطب حاضر، أو أنّ الفاعل مؤنث مفرد غائب. وهذه المعاني هي محور الدرس الدلالي.

ويظهر من التحليل السابق أن أحرف المضارعة التي أشار إليها ابن جني ما هي إلا مورفيمات مقيدة، فقد شكلت جزءا من الكلمة وأفادت معنى آخر غير ذلك المعنى الذي تفيده الكلمة التي اتصلت بها المورفيمات. وهذا ما أوضحه عبد الكريم مجاهد من قبل عندما بيّن "أن ابن جني أدرك القيمة الدلالية للمورفيم قبل أن يدركها علم اللغة الحديث؛ فمثلا حروف المضارعة وإن كانت تتساوى في إفادة الحال أو الاستقبال للفعل الذي تزاد عليه، فهي في نظره لها قيمة أخرى، وهي الدلالة على الفاعل مفرد أو جمع أو غائب أو مخاطب" (عبد الكريم مجاهد، د.ت).

وقد عرض ابن جني للسوابق أيضا في باب الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني، إذ منع أن يكون (مَفْعَل، ومِفْعَل) ملحقين بالرباعي، وإن كانا على وزن جعفر وهجرع؛ لأن الحرف الزائد في أولهما جاء لمعنى، ذلك أن مفعلا يأتي للمصادر نحو ذهب مذهبا، ودخل مدخلا، وخرج مخرجاً. ومِفعَلا يأتي للآلات والمستعملات، نحو: مِطرق، ومِروج، ومِخصف، ومِئزر" (ابن جني، د. ت).

فابن جني هنا يعتبر الميم أحد أحرف المعاني التي تلعب دوراً مهماً في توجيه الصيغة وتحديد معناها. ويلاحظ أن السوابق أدت دورا كبيرا في الدلالة؛ فقد أضافت معاني جديدة لم يكن لها أن تتأتى لولا وجودها، وهذا ما يقول به علماء اللغة المحدثون الذين أثبتوا أن للسوابق معاني غير تلك التي تفيدها الكلمة إن جردت منها؛ ليثبتوا بذلك مصطلح المورفيم ويجعلوا منه وحدة لغوية دالة

على معنى. ويلاحظ أيضا أنَّ ابن جني يقر بمثل هذا الأمر، كيف لا؟ وقد حاول جاهدا أن يثبت أن للصوت المفرد دلالة.

ب- اللواحق: وهي الحروف التي تلحق آخر الكلمة، وقد عرض لها ابن جني وحددها بقوله: "وقد تجد حرف المعنى آخراً كما تجده أولا ووسطاً"(ابن جني، د. ت). ويضرب على ذلك العديد من الأمثلة وذلك تاء التأنيث، وألف التثنية، وواو الجمع على حدة، والألف والتاء في المؤنث، وألف التأنيث في حمراء وبابها، وسكرى وبابها، وياء الإضافة كهنيّ"(ابن جني، د. ت). فتاء التأنيث، وألف التأنيث الممدودة (اء)، وألف التأنيث المقصورة (ى)، كل هذه الحروف حملت دلالة التأنيث، وألف التثنيه حملت معنى المثنى، وواو الجماعة حملت دلالة الجمع، والألف والتاء في جمع المؤنث حملت معنى التأنيث مضافاً إليها الجمع، والياء حملت معنى الإضافة.

ومتأمل الأمثلة السابقة التي ساقها ابن جني على اللواحق يدرك أنها مورفيمات مقيدة، فالزيادة تكون في أول الكلمة أو آخرها أو وسطها أفادت معنى جديدا. ويلاحظ أيضا أن ابن جني استخدم مصطلح (حرف المعنى) بخلاف مصطلح (حروف المعاني) عند النحاة، إذ قصد به السوابق واللواحق والأحشاء.

ومما يؤكد دلالة حروف المعنى أن بعض هذه الأحرف تأتي زيادة؛ لتؤدي غرضا معنويا معينا، مع أن التركيب أو الكلمة بغنى عنها وعن وجودها لولا أنها تحوي معنى معينا. ومن ذلك تاء التأنيث المربوطة التي تلحق الأسماء المذكرة لم تأت إلا لتدل على التأنيث؛ فيكون الاسم عندها جامعا بين التذكير والتأنيث، يقول ابن جني: "وذلك أن تاء التأنيث إنما جاءت في طلحة وبابها آخرا من قبل أنهم أرادوا أن يعرفونا تأنيث ما هو، وما مذكره؛ فجاءوا بصورة المذكر كاملة مصححة، ثم ألحقوها تاء التأنيث ليعلموا حال صورة التذكير، وأنه قد استحال بما لحقة إلى التأنيث؛ فجمعوا بين الأمرين، ودلوا على الغرضين. (ابن جني، د. ت).

ومن أحرف المعاني التي أشار إليها ابن جني الهاء والتاء اللتان تأتيان لغير غرض التأنيث؛ فتخالف الاسم الموصوف من ناحية الجنس في حالة التذكير؛ فإن كان الموصوف مذكرا لحقت هذه الحروف الصفة؛ لتؤنثها، وتخالف بها الموصوف، نحو قولنا: رجل علّامة، وامرأة علامة، ورجل نسابّه وامرأة نسّابه، وذلك أن الهاء في نحو ذلك لم تلحق لتأنيث الموصوف بما هي فيه، وإنما لحقت؛ لإعلام السامع أن هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية، فجعل تأنيث الصفة أمارة لما أريد من تأنيث الغاية والمبالغة" (ابن جني، د. ت). وهذه الهاء أو التاء – على حد تعبير ابن جني – هي لاحقة صرفية أفادت معنى آخر غير التأنيث وهو المبالغة. فهذه الهاء بوصفها مورفيما قدمت وظيفة دلالية مهمة، يقول عبد الكريم مجاهد: "إن هذه الهاء ليست مورفيما لتأنيث الصفة لتوافق الموصوف، وإلا ما استطعنا أن نصف المذكر بهذه الصفة. وإنما الهاء مورفيم مستعمل لمعنى آخر، وذلك للدلالة على المبالغة في الصفة، سواء كان الموصوف مذكرا أم مؤنثا، فهو يعطي مورفيم الهاء قيمة صرفية دلالية (عبد الكريم مجاهد، د.ت).

ج- الأحشاء، هي الزيادة في منتصف الكلمة. ذكر ابن جني "أن أحرف المعنى قد تقع وسطاً كياء التحقير، وألف جمع التكسير؛ إذ يقول: "فإن ألف التكسير وياء التحقير قد تكسران مثال الواحد والمكبر، وتخترمان صورتيهما، لأنهما حشوا لا آخر، وذلك قولك دفاتر ودفيتر، وكذلك كليب وحجير، ونحو ذلك" (ابن جني، د. ت).

وابن جني إنما يسوق الأمثلة في هذا الموضع؛ ليتعلل لمثل هذه الحروف كيف يأتي بعضها أولاً وأنه الأصل، ويعلل مجيئها آخرها وحشواً. لكن ما يهمنا هنا أن جميع ما ذكره يندرج تحت ما يسمى أحرف المعاني سواءً أكان أولا أم وسطاً أم آخراً. ففي المثال السابق أعطت ياء التحقير دلالة جديدة للاسم، كما أن الألف في دفاتر حوّلت دلالة الاسم من الإفراد إلى الجمع.

ومن الأحرف التي لها معنى ودلالة (ألف فاعل وفاعال وفاعول)، ونحو ذلك؛ "فإنها وإن كانت راسخة في اللين، وعريقة في المد فليس ذلك لاعتزامهم المد بها، بل المد فيها – أين وقعت – شيء يرجع إليها في ذوقها، وحسن النطق بها، ألا تراها دخولها في (فاعل) لتجعل الحرفين من اثنين فصاعداً نحو ضارب وشاتم، فهذا معنى غير معنى المد وحديث غير حديثه"(ابن جني، د. ت). فمورفيم الألف أفاد معنى المشاركة، وأن الفعل من اثنين أو أكثر لا من واحد (عبد الكريم مجاهد، د.ت). ومثله الألف في فاعال وفاعول هي الأخرى مورفيمات وليست لمجرد المد بل تفيد معاني أخرى غير المشاركة؛ إذ جيء بها لتفيد المبالغة. وتنبغي الإشارة هنا إلى أن المورفيمات بوصفها وحدات صرفية تتفاعل فيما بينها ضمن سياق معين لتؤدي معاني جديدة، وهذا ما نلحظه في بناء فاعول إذ اجتمع فيه مورفيم الألف والواو لإفادة معنى المبالغة.

وبعض حروف المعاني تكون سابقة ولاحقة إلا أنها في كل مره تؤدي معنى مغايراً للآخر كالميم التي تؤدي معنى المصدرية، أو المفعولية وغيرها، إذا جاءت أول الأسماء، من نحو: (مَفعَل، ومفعول، ومِفعال، ومُفعِل) وقد ذكرها في معرض حديثه عن مكان الزيادة في الأسماء والأفعال؛ ليربط حديثه بالمعنى؛ فيقول: "لما جاءت (الميم) لمعنى ضارعت بذلك حروف المضارعة فقدمت"(ابن جني، د. ت).

وقد تأتي هذه الميم لاحقة في نهاية بعض الأسماء المخصوصة، من نحو قولنا: "اللهم" فتدل على النداء. ويعبر ابن جني عن ذلك بقوله: "ونقول في ميم اللهم: إنها عوض من (ياء) في أوله، ولا تقول بدل"(ابن جني، د.ت)؛ فهذه الميم التي وصفها ابن جني بأنها عوض حلت محل الياء التي تفيد النداء؛ فأخذت معناها. وهنا تمثل الميم مورفيما متنقلا بمجيئها في بداية بعض الكلمات أو نهايتها، وفي كل موقع تؤدي معنى مختلفا عن الآخر، وهذه المعاني تمثل الرحى التي تدور حولها الدلالة الصرفية.

إلا أن اللافت للنظر في هذا المبحث اعتراض ابن جني – على قول سيبويه: "هذا أقل ما يكون عليه الكلم؛ فذكر هنالك حرف العطف، وفاءه، وهمزة الاستفهام، ولام الابتداء، وغير ذلك مما هو على حرف واحد، ويسمي كل واحد من ذلك كلمة – إذ يقول: "فليت شعري كيف يستعذب قول القائل، وإنما نطق بحرف واحد! لا بل كيف يمكنه أن يجرد للنطق حرفا واحداً، ألا تراه أن لو كان ساكناً لزمه أن يدخل عليه من أوله همزه الوصل؛ ليجد سبيلاً إلى النطق به، نحو "اب، اص، اق"، وكذلك إن كان متحركاً فأراد الابتداء به والوقوف عليه، قال في النطق بالباء من "بكر": "بَه"، وفي الصاد من "صله": "صِه"، وفي القاف من "قدره" قُه؛ فقد علمت بذلك أن لا سبيل إلى النطق بالحرف الواحد مجرداً من غيره، ساكنا كان أو متحركاً (ابن جني، د. ت).

ذلك أن ابن جني لا يعتبر مثل هذه الحروف كلمات مستقله بذاتها، أو مورفيمات مع أنه حاول جاهداً أن يثبت أن للصوت المفرد دلالة في كتابه الخصاص، فهل هذا تناقض في المنهجية عند ابن جني؟ وأي الرأيين أقرب إلى الصواب؟

إن المتأمل في كلام سيبويه وكلام ابن جني عن حروف المعاني يدرك أن سيبويه كان أدق في تعبيره من ابن جني؛ فقد تكلم بما جاء به المحدثون وصوره على نحو دقيق؛ فالمحدثون يطلقون على مثل هذه الأحرف ما يعرف بالمورفيمات التي هي أصغر وحدة صرفية تفيد معنى في السياق سواءً أكانت حركة أم حرفاً أم حرفين، أم أكثر لذلك فهي عند سيبويه كلمات مستقلة.

أما ابن جني فلا يعتبر هذه الحروف كلمات مستقلة؛ إذ لا سبيل إلى النطق بها منفردة ما لم توضع في سياق لفظي معين، وقاسها على حروف المباني كالباء في "بكر" ولكن ذلك لا يعني أن ابن جني تناقض مع نفسه؛ ذلك أنه نظر لهذه الحروف من جهة نطقها لا من جهة معناها، ولم يعترض على سيبويه في أنها لا تحمل معنى – فالحروف المجردة عنده تحمل بداخلها معنى – بل اعترض على أنه لا سبيل إلى النطق بهذه الأحرف منفردة.

القسم الثاني: بعض أنواع الكلم التي تصنف تحت مبحث الأدوات:

- أسماء الاستفهام: بين ابن جني أن هذه الأدوات أو الأسماء تحمل دلالة مكثفة تغنيك عن كلام كثير، ويوضح ذلك بقوله: "ألم تسمع إلى ما جاؤوا به من الأسماء المستفهم بها، والأسماء المشروط بها، وكيف أغنى الحرف الواحد عن الكلام الكثير المتناهي في الأبعاد والطول، فمن ذلك قولك: كم مالك، ألا ترى أنه قد أغناك ذلك عن قولك: أعشرة أم عشرون أم ثلاثون أم ألف، فلو ذهبت تستوعب الأعداد لم تبلغ ذلك أبداً، فلما قلت: (كم) أغنتك هذه اللفظة الواحدة عن تلك الإطالة غير المحاط بآخرها، ولا المستدركة، وكذلك أين بيتك؟ قد أغنتك (أين) عن ذكر الأماكن كلها، وكذلك من عندك؟ قد أغناك هذا عن ذكر الناس كلهم. وكذلك (متى تقوم؟)، قد غنيت بذلك عن ذكر الأزمنة على بعدها. وعلى هذا بقية الأسماء من نحو: (كيف، وأي، وأيان، وأنى)" (ابن جني، د. ت). فأسماء الاستفهام هنا وثيقة الصلة بنظرية الدلالة عند ابن جني، فهي تحمل دلالات تغني عن كلام كثير غير منتاه الأبعاد، وهذه الجزئية التي عرضها، ابن جني سبقت كثيراً من الدراسات الحديثة التي تقول وتصنف نوعاً جديداً من الكلمات تحت ما يسمى دلالة الكلمات اللامتناهية من نحو ما رأينا عن تشومسكي. ويمكن أن نطلق على مثل هذه الأسماء (الأسماء جمعيه الدلالة، الأسماء اللامتناهية الدلالة).
- أسماء الشرط، وحالها كحال أسماء الاستفهام في الدلالة، إذ جمعها في الفقرة السابقة مع أسماء الاستفهام. ومثل لها بقوله: "وكذلك الشرط في قولك من يقم أقم معه، فقد كفاك ذلك عن ذكر جميع الناس، ولولا هو لاحتجت أن تقول: (إن يقم زيد أو عمر أو جعفر أو قاسم ونحو ذلك)، ثم تقف حسيراً مبهورا، ولما تجد إلى غرضك سبيلا "، (ابن جني، د. ت). فأسماء الشرط هنا حملت أيضا دلالات لا متناهية، وعليها جميع ألفاظ الباب.
- هَلُمَّ: إنما هو أول (ها) للتنبيه لحقت مثال الأمر للمواجهة توكيداً، فكثر استعمالها وخلطت (ها) بـ (لمّ) توكيدا للمعنى بشدة الاتصال، فحذفت الألف لذلك، ثم زال هذا كله بقولهم هلممت فصارت كأنها فعللت، من لفظ الهلمام وتنوسي حال التركيب"، (ابن جني، د. ت).

الخاتمة

في ضوء دراستنا للدلالة الصرفية عند ابن جني في كتابه الخصائص خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها ما يأتي:

1. مرَّ البحث الدلالي عند اللغويين العرب بأربعة مراحل؛ المرحلة الأولى تمثلت بظهور الكتب المختصة بتفسير معاني القرآن ومجازاته، والمرحلة الثانية ظهرت فيها الرسائل اللغوية، أما المرحلة الثالثة فقد ظهرت فيها معاجم الألفاظ، ومعاجم المعاني، والمرحلة الرابعة تمثلت بظهور كتب تعالج مادتها قضايا دلالية، وتعتمد على نوع معين من الكلمات والألفاظ، ككتب الأضداد، والمشترك اللفظي، والترادف، والمعرب والدخيل.
2. المعنى هو جوهر النظرية الدلالية، وهذا المعنى لا يتحدد على نحو سليم إلا إذا اشتمل على المستويات الخمسة، وهي: الدلالة الصوتية، والدلالة الصرفية، والدلالة النحوية، والدلالة المعجمية، والدلالة السياقة.
3. برزت الدلالة الصرفية عند ابن جني في حديثه عن مجموعة من المباحث الصرفية ترتبط ارتباطا وثيقا بالمعنى وما يطرأ عليه من تغييرات. ويمكن حصرها في عدة محاور، أهمها:

- **الصيغ والمباني الصرفية:** التي تتمثل في صور وقوالب الألفاظ، ويتفاعل داخلها مجموعة من العناصر الصوتية والوظيفية، لتشكل في النهاية دلالة معينة تَطَّرد على جميع الألفاظ في ذلك الباب. وقد ظهرت دلالة هذه الصيغ عند ابن جني عندما عرض لدلالة أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، وفي حديثه عن تناوب المصادر والصفات وتأثير ذلك التناوب على المعنى، وأثناء تناوله للمشتقات؛ فكل نوع من المشتقات التي تتعلق بكلمة واحدة كاسم الفاعل، واسم المفعول يحمل دلالة تختلف عن الأخرى، ناهيك عن مجيء بعضها محل الآخر كمجيء اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول، وعدول فعيل إلى فُعال لتفيد معنى المبالغة.
- **دلالة الأدوات:** تمثلت دلالة الأدوات عند ابن جني في حديثه عن دلالة حروف المعنى؛ إذ عرض لمجموعة من حروف المعنى البعض منها يأتي متصلا كأحرف المضارعة، والميم، وألف فاعل وفاعال وفاعول، والهاء والتاء، وغيرها من حروف المعاني التي تأتي أولا ووسطا وآخرا، وكلّ حرف من هذه الحروف يحمل معنى مغايرا للآخر بالإضافة إلى تأديتها معنى وظيفي داخل التركيب الواحد. وفي حديثه عن دلالة بعض الأدوات كدلالة أسماء الشرط والاستفهام؛ إذ يحمل كل منها دلالة مكثفة تغنيك عن كلام كثير.

4. سبق ابن جني علم اللغة الحديث في الإشارة إلى بعض المصطلحات والمفاهيم المحورية التي ينبنى عليها الدرس اللغوي الحديث كالفونيم والمورفيم. كما أنه أثبت أن الفونيم هو أصغر وحدة لغوية لها معنى عندما أثبت أن للحرف المفرد معنى في نفسه كما في قضم وخصم؛ فالقاف والخاء بسبب طبيعة صوتهما هي من أعطت الدلالة قوة وضعفًا.
5. أدرك القيمة الدلالية للمورفيم قبل أن يدركها علم اللغة الحديث؛ فمثلا حروف المضارعة والهمزة في بناء (أفعل)، والهاء التي تزاد على بعض الأسماء لغير غرض التأنيث مثل: علّامة ونسابة، لها قيم دلالية.

المصادر والمراجع

إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، مكتبة الانجلو المصرية، ط2، 1973م.
إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، 1966م، مكتبة الأنجلو المصرية.
أحمد سليمان ياقوت، الدرس الدلالي في خصائص ابن جني، ط1989،1م، دار المعرفة الجامعية.
أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند الهنود، كلية التربية – الجامعة الليبية، دار الثقافة، بيروت، 1972م.
أحمد مختار عمر، علم الدلالة، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، ط1، 1982م.
امرؤ القيس، (2004م)، الديوان، تحقيق عبد الرحمن المصطاوي، ط2، دار المعرفة بيروت.
تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، (1979م)، ط2، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
التهانوي، كشاف، اصطلاحات الفنون، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996م.
الجاحظ، البيان والتبيين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1968م.
ابن جنى، التصريف الملوكي، ت محمد سعيد النعسان، مطبعة التمدن الصناعية بمصر،1310هـ 1913م.
ابن جني، الخصائص، ت محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر: بيروت/ لبنان، ط2.

ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق مصطفى السقا وزملائه، ط1، دار الثقافة، طبعة مصطفى الحلبي، مصر،1374هـ/ 1954م.
ابن جني، المحتسب في القراءات الشاذة، ت على البجاوي، القاهره،1389هـ، 1969م.
ابن جني، المنصف شرح تعريف المازني، ت ابراهيم مصطفى وعبدالله أمين، ط1، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر، 1373هـ -1954م.
ابن يعيش، (د.ت)، شرح المفصل، القاهرة، مكتبة المتنبي.
أبو الحسن القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ت محمد الحبيب خوجه، ط3، دار الغرب الإسلامي، 1986م.
توفيق محمد شاهين، (1980م) علم اللغة العام، شاهين، القاهرة، مكتبة وهبة.
جزاء المصاروة (2015م) المستوى الثاني من مستويات الاستعمال اللغوي عند سيبويه، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 42، العدد 1.
حمدان حسين محمد، التفكير اللغوي الدلالي، ط1، منشورات كلية الدعوة الإسلامية.
سعيد الأفغاني، في أصول النحو، مطبعة الجامعة السورية، 1951م.
السيوطي، المزهر، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.
عبد الحميد الشلقاني، مصادر اللغة، المنشأة العامة للنشر والتوزيع. طرابلس - ليبيا. الطبعة الثانية. 1992م.
عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ت محمود شاكر، مطبعة المدني، ط3، 1992.
عبد الكريم مجاهد، الدلالة اللغوية عند العرب، 1988م.
عبد الكريم مجاهد، الدلالة الصوتية والصرفية عند ابن جني، بحوث لغوية.
عبد المجيد جحفة، مدخل إلى اللغة الحديثة،دار توبقال للنشر، المغرب، ط1، 2000.
مجدي شحادات، البحث اللغوي في مجالس الخلفاء بين الرقابة والتطور، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 44، العدد 3، 2017م.
محمد طالب إسماعيل، مقدمة لدراسة علم الدلالة في ضوء التطبيق القرآني والنص الشعري، كنوز المعرفة، ط1.
محمد أبو زهرة، أصول الفقه، القاهرة، دار الفكر العربي.
محمد قواقزه، الدلالة الزمنية للأسماء في اللغة العربية: اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر نموذجا،، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 42، العدد 1، آذار، 2015م، جمادى الأولى 1436هـ.
محمود عكاشة، الدلالة اللفظية، مكتبة الانجلو المصرية، ط1، 2000.
أبو هلال العسكري، الصناعتين، ت علي البجاوي، محمد أبي الفضل، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط2، 1952م.
ياسمين سعد الموسى، بسمة عودة الرواشدة، العلاقات الدلالية في كتاب الإبل للأصمعي، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 42، العدد 1، آذار، 2015م، جمادى الأولى 1436هـ.
ياقوت مرجان، فقه اللغة وعلم اللغة نصوص ودراسات، (1993م)، دار المعرفة، الإسكندرية.

Morphological Indication of Al-Khasa'is Book for Ebn Jini: Descriptive Analytical Study

Othman Salem Bakheet Qawaqzeh*

ABSTRACT

This research aims to identify how Ebn Jini dealt with morphological indication in his book Al-khasa'is, it deals with semantic research done by linguists and the stages it went through, and then it goes on to show and indentify the concept of semantics, it also tackles the levels of semantic theory including the acoustic, morphological, grammatical, lexical and contextual levels. After that, it goes on to show the issues that are dealt with by semantics. Then, it discusses the semantic theories for the modernists. The researcher ,then talks about Ebn Jini's morphological indication through studying and analysis. This research is combined by two approaches which are: the descriptive approach which clarifies visions of old and contemporary researchers of semantic theory. The second one is the analytical approach in which subjects from Ebn Jini's book al khusa'is (the characteristics) are analyzed by studying the indication and significance of the morphological tenses and structures, the alternation of sources, adjectives (attributes), derivatives and the indication of tools represented by meanings and grammatical tools.

Keywords: Morphological Indication, The Theory of Semantics, Semantics.

* University of Jordan. Received on 20/2/2017 and Accepted for Publication on 4/8/2017.